Document: EB 2014/111/R.12/Rev.1
Agenda: 8
Date: 9 April 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مراجعة نهج الصندوق فيما يتعلق باستخدام مبالغ القروض و/أو المنح الموافق عليها والملغاة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Kevin Cleaver
نائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2419 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: k.cleaver@ifad.org

Brian Baldwin
كبير مستشاري إدارة العمليات
رقم الهاتف: 2377 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.baldwin@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية عشرة بعد المائة
روما، 8–9 أبريل/نيسان 2014

للموافقة

المحتويات

ألف – مقدمة	**1**
باء– نهج البنك الدولي	**1**
جيم – نهج مصرف التنمية الأفريقي	**2**
دال – نهج مصرف التنمية الآسيوي	**2**
هاء – الممارسات الحالية في الصندوق	**2**
واو – نهج الصندوق	**3**

الملحق

طلبات توضيح من لجنة مراجعة الحسابات	6

الذيول

الأول – رسالة من حكومة الهند	1
الثاني – البنك الدولي: إلغاء المبالغ وإعادة الالتزام بها في المؤسسة الدولية للتنمية	2

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على أنه يجوز، بعد التشاور على النحو الواجب بين الصندوق والمقترض/المتلقي، إعادة تخصيص الأموال الملغاة من قروض و/أو منح الصندوق إلى برامج قائمة أو جديدة للمقترض/المتلقي بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في الفقرات 14-21 من هذه الوثيقة.

مراجعة نهج الصندوق فيما يتعلق باستخدام مبالغ القروض و/أو المنح الموافق عليها والملغاة

ألف – مقدمة

1- بناء على طلب حكومة الهند (انظر الذيل الأول)، نظر المجلس التنفيذي في دورته التاسعة بعد المائة المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2013 في بند بشأن التصرف في مبالغ المشروعات الملغاة. غير أنه "ونظرا لتعقيد أي اقتراح بهذا الشأن، اتفق على أن تستعرض إدارة الصندوق هذا الموضوع من خلال مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وعرض اقتراحه على المجلس التنفيذي للنظر فيه في دورة ديسمبر/كانون الأول 2013."[1] ووافق المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول على النظر في وثيقة تشمل خيارات لموافقته عليها في أبريل/نيسان 2014.

2- والمجلس التنفيذي مدعو الآن إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في هذا التقرير، بما في ذلك المعلومات الأساسية والقضايا والخيارات المستقبلية المتعلقة بهذه القضية.

باء– نهج البنك الدولي

3- اتخذت المؤسسة الدولية للتنمية كجزء من إصلاح إقراضها الاستثماري خطوات ترمي إلى تحسين كفاءة إدارة الحافظة وفعالية البرامج. ومن هذا المنطلق، ومنذ عام 2009، ولتعزيز المرونة في إعادة هيكلة المشروعات الجارية ولتوفير الحوافز لإلغاء عمليات المؤسسة الدولية للتنمية حيثما كان ذلك ضروريا، يمكن للمؤسسة الدولية للتنمية أن تستخدم الأرصدة الناجمة عن إلغاء بعض العمليات الجارية لإعادة الالتزام بها في نفس البلد، لغرض استكمال عمليات ناجحة جارية أو لدعم أنشطة جديدة تتسق مع استراتيجية المساعدة القطرية في المؤسسة (انظر الذيل الثاني).

4- وتستخدم الأموال الملغاة أساسا لإعادة الالتزام في نفس البلدان ضمن نفس السنة المالية. وفي جميع الحالات، يجب أن يحدث ذلك قبل حلول 30 يونيو/حزيران من السنة الأخيرة من دورة تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية التي جرى فيها هذا الالغاء، أي أنه لا يمكن ترحيل الأموال الناجمة عن الإلغاءات في أية دورة من دورات التجديد إلى دورة لاحقة. ولا يتم تغيير تخصيصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بموجب هذه العملية. وبما يتماشى مع تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون في المؤسسة، حيث تعتمد

[1] الفقرة 89 من محاضر جلسات الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (EB/109/Rev.1). تم اطلاع مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على التقدم المحرز، وتم الإدلاء بالاقتراحات في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2013. وشرع الصندوق في إجراء عمليات محاكاة مالية ووضع معايير وإجراءات محتملة لاستخدام الأموال الملغاة المخصصة للمشروعات/البرامج.

شروط التمويل على مدى القدرة على تحمل الديون، تكون المبالغ الملغاة متاحة لإعادة الإلتزام بها بالشروط (قروض أو منح) التي تعتبر البلد مؤهلة للحصول عليها في نفس العام الذي يتم فيه إعادة الإلتزام بالمبالغ.

5- أما المبالغ الملغاة بعد تاريخ الإغلاق، فهي غير مؤهلة لإعادة الالتزام، وإنما تعاد إلى الموارد العامة للمؤسسة الدولية للتنمية.

جيم – نهج مصرف التنمية الأفريقي

6- في مايو/أيار 2011، وافق مجلس مدراء مصرف التنمية الأفريقي على المبادئ التوجيهية المنقحة لإلغاء القروض والمنح والضمانات الموافق عليها والتي تتضمن مجموعة مفصلة من المعايير والإجراءات والتغييرات المدخلة على الأحكام القانونية. ونظر إلى هذا الأمر على أنه "فرصة للبلدان وللمصرف لإعادة تحويل الموارد إلى العمليات الأفضل أداء". وتسمح المبادئ التوجيهية المنقحة للبلدان المؤهلة للاقتراض من صندوق التنمية الأفريقي بالإبقاء على ما يصل إلى 70 في المائة من موارد عمليات صندوق التنمية الأفريقي الملغاة.

7- وتم تركيز الجهود على وجه الخصوص على إلغاء المشروعات التي لا يمكن تحسين أدائها السنوي من خلال تدابير أخرى. ويمكن إعادة استخدام المبالغ المحتفظ بها للإلتزام بعمليات جارية أو أنشطة جديدة تتماشى مع وثيقة الاستراتيجية القطرية. وتكون هذه الموارد متاحة للبلدان إضافة إلى مخصصاتها بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

8- ووفقا لمصرف التنمية الأفريقي، فقد كان هذا الإجراء الجديد أداة مفيدة في حفز إلغاء العمليات القديمة ضعيفة الأداء، وتنظيف الحافظة على وجه العموم كما ذكر أعلاه.

9- وفي السابق، كانت هذه الموارد الملغاة تعود إلى الموارد العامة لصندوق التنمية الأفريقي لتشكل جزءا من الموارد المولدة داخليا (القدرة على الالتزام بالموارد مقدما للدورة التمويلية التالية للصندوق). ومع تغيير المبادئ التوجيهية، لا تعود إلا 30 في المائة من المبالغ الملغاة إلى القدرة على الالتزام بالموارد مقدما. وفي اجتماع تجديد موارد مصرف التنمية الأفريقي في سبتمبر/أيلول 2013، تم إخطار الاجتماع بأن الموارد الداخلية للمصرف ستتقلص بصورة تناسبية نتيجة لاتباع هذا النهج الجديد.

دال – نهج مصرف التنمية الآسيوي

10- كما أشير إليه في سياسة مصرف التنمية الآسيوي لتخصيص الموارد على أساس الأداء لعام 2004، يتم الإبقاء على جميع حصائل وفورات القروض والإلغاءات ضمن مجموعة العمليات الأصلية. والمقصود بهذا توفير حافز مباشر لتحسين إدارة الحافظة.

هاء – الممارسات الحالية في الصندوق

11- في الوقت الحالي، تعاد مبالغ أية قروض و/أو منح ملغاة إلى الموارد العامة للصندوق، وبالتالي تكون متاحة للالتزام بها لمنح وقروض جديدة وتخصيصها للبلدان الإفرادية من خلال نظام تخصيص الموارد على

أساس الأداء. وفي المتوسط تقدر الإلغاءات السنوية بنسبة 13 في المائة من المبالغ الموافق عليها، وهذا هو الرقم المستخدم حاليا في نموذج الصندوق.

12- وكما هو الحال في المؤسسات الأخرى، استخدم الصندوق أيضا الإلغاء كإجراء لإدارة الحافظات في البلدان/المشروعات ضعيفة الأداء. وفي هذا الصدد، يبين الجدول أدناه أن أغلبية الإلغاءات (62 في المائة) تجري عند استكمال القرض/المنحة أو قبل إجراء القرض لأية سحوبات (31 في المائة). وبالتالي، لا تتعدى نسبة إلغاءات القروض خلال التنفيذ 7 في المائة، وهي في العادة إلغاءات جزئية لمبالغ القروض/المنح.

فترة الإلغاء (1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول)

(بملايين حقوق السحب الخاصة)

نوع الإلغاء	*2004*	*2005*	*2006*	*2007*	*2008*	*2009*	*2010*	*2011*	*2012*	*2013*	*المجموع*	*نسبة مئوية من المجموع*
ألغي تماما	10 250.0	-	25 700.0	-	-	-	48 200.0	2 550.0	11 700.0	10 850.0	118 850.0	%31.25
عند الاستكمال	20 323.7	19 572.2	3 972.1	31 320.1	31 844.2	29 457.9	25 414.7	24 506.3	17 046.8	32 082.2	235 540.6	%61.93
خلال التنفيذ	-	500.0	5 815.9	50.0	-	-	12 032.1	7 556.0	-	-	25 954.1	%6.82
المجموع	**30 573.7**	**20 072.2**	**35 488.0**	**31 370.1**	**31 844.2**	**29 457.9**	**85 646.8**	**34 612.3**	**28 746.8**	**42 932.2**	**380 344.7**	**%100**

13- وبما يتماشى مع وثائق الصندوق الأساسية[2] وشروطه المنصوص عليها في اتفاقيات التمويل، فإن الصندوق غير ملزم بإعادة الالتزام بالموارد المتاحة بموجب اتفاقيات تمويل القروض/المنح الملغاة لاحقا لنفس المقترض/المتلقي. غير أن الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية في الصندوق (البند 12–2 الإلغاء من جانب الصندوق والبند 12–3 الإلغاء من جانب المقترض/المتلقي) تنظم إمكانية إلغاء التمويل غير المسحوب كليا أو جزئيا، بعد "تشاور" بين الطرفين. ولذلك، من أجل ممارسة نفس المرونة التي تعتمدها المؤسسة الدولية للتنمية، على الصندوق أن يضمن أن توفر مبادئه التوجيهية الداخلية الإطار التشغيلي اللازم لاستخدام مبالغ القروض و/أو المنح الملغاة.

واو – نهج الصندوق

14- نظرا للتغيرات الأخيرة التي أدخلها على وجه الخصوص كل من البنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية) ومصرف التنمية الأفريقي لدعم إدارة الحافظة ولضمان الاستخدام الفعال للموارد المالية على المستوى القطري، بحث الصندوق كيف يمكن اعتماد مثل هذا النهج. وسيعتمد نهج الصندوق على التفاعل بين جانبين والتركيز عليهما:

- إدارة الموارد الداخلية؛
- إدارة حافظات البرامج والمبادرات لتحسين أداء الحافظة.

[2] ينص البندان 2 (د) و(و) من المادة 7 من اتفاقية إنشاء الصندوق على أن "يتخذ المجلس التنفيذي القرارات اللازمة بشأن اختيار المشروعات والبرامج والموافقة عليها" وأنه وفي كل حالة من الحالات "تعقد اتفاقية القرض في كل حالة بين الصندوق والجهة المتلقية للقرض التي تكون مسؤولة عن تنفيذ المشروع أو البرنامج موضع الاتفاقية." وعلاوة على ذلك فإن البند 1 (ج) من المادة 7 ينص على أن "يضع الصندوق الترتيبات الكفيلة بضمان قصر استخدام أية مبالغ مقدمة للتمويل على الأغراض التي يقدم لها ذلك التمويل مع إيلاء المراعاة الواجبة لاعتبارات الاقتصاد والكفاءة والعدالة الاجتماعية."

15- **إدارة الموارد الداخلية.** سيؤدي الحد من معدل الإلغاء (بالنسبة لجميع أنواع الإلغاءات) إلى تخليف أثر على التدفقات النقدية للصندوق، مما يعني بروز احتياجات إضافية من التدفقات الخارجة في الأجل المتوسط/القصير لتوفير المصروفات اللازمة. والحد الأدنى لمستوى السيولة في الصندوق، وفقا لسياسة السيولة في الصندوق،[3] نسبته 60 في المائة من المبالغ الكلية المصروفة سنويا (والاحتياجات الإضافية المحتملة الناتجة عن الصدمات الخاصة بالسيولة). ويضمن هذا القيد أنه يمكن اعتبار أن مستوى معين من برنامج القروض والمنح سيكون مستداما استنادا إلى نهج التدفقات النقدية المستدامة. ويراعي نموذج الصندوق المالي جميع المعايير لتحقيق أقصى قدر من برنامج القروض والمنح على أساس نهج التدفقات النقدية المستدامة.

16- ومن الصعب توقع أثر هذا التغيير في السياسة على المستوى العام للإلغاءات في الصندوق. غير أنه إذا أدت هذه السياسة إلى خفض مستمر في هذا المستوى، من متوسط التوقعات الحالية البالغ 13 في المائة، يمكن تجاوز عتبة الحد الأدنى للسيولة في حالة عدم وجود عوامل توازن أخرى، وسيتعين تنقيح التوقعات وفقا لذلك لتوقع الأثر على السيولة في الصندوق والاستدامة المالية طويلة الأجل وبرنامج القروض والمنح. وبالتالي سيتطلب ذلك إعادة تقدير التخصيصات المقترحة من الإلغاءات على أساس حالة بحالة فيما يتعلق بالإلغاءات العادية المتوقعة عند الإكمال أو أثناء التنفيذ لتبقى ضمن معايير التدفقات النقدية المستدامة. ولتجنب "صدمات" إضافية محتملة للسيولة غير تلك التي سبق تحديدها في سياسة السيولة، سيتعين تقدير توقعات توقيت التدفقات النقدية لمحاكاة الأثر على عتبة السيولة.

17- **إدارة برنامج الحافظات والمبادرات لتحسين أداء الحافظة.** كان تحسين أداء الحافظة، من المنظور التشغيلي، جزءا هاما من النهج الذي اتبعته المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي للإلغاء. وعلى الرغم من ذلك، وحسبما سلط عليه الضوء مصرف التنمية الأفريقي، ينبغي عدم اللجوء إلى إلغاء القروض و/أو المنح الموافق عليها إلا كملاذ أخير، وعدم استخدامه إلا بعد فشل جميع التدابير الأخرى في تحقيق التعديل المرغوب في الأداء والأثر الإنمائي. وبصورة مماثلة يحتاج أي نهج جديد يتبعه الصندوق أن يكون الغرض من السماح باستخدام المبالغ المخصصة الملغاة في قرض و/أو مشروع مختلف في نفس البلد هو تعزيز انتشار ونتائج وأثر المشروعات التي يمولها الصندوق (وبخاصة في ضوء الأهداف الموضوعة للتجديد التاسع للموارد) بأسلوب يتسم بالكفاءة وفعالية التكاليف.

18- ولذلك، وعلى النحو الذي تنفذه المؤسسة الدولية للتنمية، ستكون أرصدة المنح و/أو القروض الملغاة من العمليات الجارية متاحة لإعادة الالتزام بها لأغراض أخرى في نفس البلد، إما لاستكمال العمليات الجارية أو لأنشطة جديدة تتفق مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في الصندوق، أي أنه يمكن استخدام الأموال المعاد تخصيصها في نفس البلد لتمويل المرحلة الثانية من المشروعات ذات الأداء الجيد، أو لتوسيع نطاق أنشطة المشروعات من خلال توسع مواضيعي و/أو جغرافي للأنشطة. ويمكن النظر في تمديد تواريخ إكمال البرامج/المشروعات وإغلاقها ماليا، وفقا للإجراءات القائمة. غير أنه، في حين أن إمكانية إلغاء أموال قروض و/أو منح من الحافظة القائمة وإعادة توزيعها إلى مشروعات أخرى أو جديدة في الحافظة ستكون

[3] سياسة السيولة في الصندوق، الوثيقة EB 2006/89/R.40، نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

متاحة لجميع البلدان، فمن المرجح أن تطبيق المبادرة سيكون محدودا بالنظر إلى أن 27 في المائة فقط من البلدان في حافظة الصندوق الحالية لديها أكثر من أربعة مشروعات جارية.

19- وفيما يتعلق بالحوافز وإدارة الحافظة، هنالك العديد من المخاطر التي يتعين إدارتها. والمخاطر الأكثر وضوحا هي الحد من الجهود التي تبذلها الحكومات والصندوق لتحسين الأداء الضعيف إذا كان البديل المتاح هو مجرد إعادة تخصيص الموارد لمشروعات أخرى. ولتخفيف هذا الخطر، لن تحدث إلغاءات في المشروعات التي يتبقى عليها أقل من سنة قبل الإكمال. وثانيا سيتعين إلغاء مليون دولار أمريكي كحد أدنى لبدء هذه العملية الشاملة.

20- **وضع المبادئ التوجيهية.** ستسند المبادئ التوجيهية الأساسية التي يتعين اتباعها إلى تلك التي تنفذها المؤسسة الدولية للتنمية:

(أ) ستستخدم الأموال الملغاة لإعادة الالتزام بها، في العادة، في نفس البلدان ضمن نفس السنة التقويمية. وذلك إما لرفد العمليات الجارية أو لأنشطة جديدة تتواءم مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وينبغي أن يحدث ذلك قبل 31 ديسمبر/كانون الأول من السنة الأخيرة من دورة تجديد موارد الصندوق التي يحدث فيها الإلغاء. وهذا يعني أنه لا يمكن ترحيل الأموال الناجمة عن الإلغاءات في دورة من دورات التجديد إلى دورة لاحقة؛

(ب) لن يتم تغيير تخصيصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بموجب هذه العملية؛

(ج) ستكون المبالغ الملغاة متاحة لإعادة الالتزام بها بالشروط (قروض أو منح) التي تعتبر البلد مؤهلة للحصول عليها في نفس العام الذي يتم فيه إعادة الالتزام بالمبالغ ؛

(د) المبالغ الملغاة بعد تاريخ الإغلاق لن تكون مؤهلة لإعادة الالتزام وستعاد إلى حسابات الصندوق.

21- وسيضع الصندوق مبادئ توجيهية واضحة، لكل من الحكومات والموظفين، بشأن الإجراءات المنقحة لاستخدام الأموال الملغاة، وستستند إلى تلك التي وضعت بالفعل للتمويل الإضافي للمشروعات الجارية. وستنظم هذه المبادئ التوجيهية عملية الموافقة على إلغاء وإعادة تخصيص التمويل لمشروعات قائمة، وشروط الأهلية، وتوقيت/المرحلة التي يمكن فيها الموافقة على هذه التغييرات، وعدم الأهلية والحدود الموضوعة على الموافقة، وعملية الأعمال التي ستتبع، والتوثيق المطلوب، والمسؤولية عن الاستعراض، وإجراء مبسط لعرض القروض/المنح الملغاة/المعاد تخصيصها للموافقة.

طلبت اللجنة توضيحاً لعدد من المسائل التي طُرحت خلال اجتماع لجنة مراجعة الحسابات الحادي والثلاثين بعد المائة المنعقد في 28 مارس/آذار 2014، فيما يتعلق بمراجعة نهج الصندوق في إلغاء القروض و/أو المنح الموافق عليها

1- يُستبعد من النهج المقترح لإلغاء القروض أي قروض/منح ملغاة بعد الموعد الرسمي لإغلاق القرض (حسب ما تنص عليه اتفاقيات التمويل ذات الصلة). وتسير المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي على هذا النهج. وبالمثل فإن القروض أو المنح الملغاة تماماً قبل صرف أي مبالغ منها لا يمكن النظر في إعادة تخصيصها. وأمّا القروض الوحيدة الملغاة التي تستوفي شروط النظر في إعادة تخصيصها فهي القروض الملغاة أثناء التنفيذ، ويجب أن يتم هذا الإلغاء، كما جاء في الفقرة 19 من الوثيقة (AC 2014/131/R.5)، قبل سنة واحدة على الأقل من إغلاق القرض. ويمثّل ذلك حالياً 6.8 في المائة من كل حالات الإلغاء.

2- يلغى حالياً 13 في المائة من مبالغ القروض والمِنَح الموافق عليها سنوياً، وذلك أساساً عند إغلاق القرض. وتعاد الأموال الملغاة بكاملها إلى حسابات الصندوق. وتمثّل هذه الأموال مساهمة كبيرة في الموارد الداخلية، وتوفّر بالتالي مصدراً هاماً لتمويل برامج القروض والمِنح اللاحقة. ولذلك فإن النموذج المالي للصندوق، باعتباره المعيار الرئيسي لوضع النماذج، يشمل افتراضاً بإلغاء 13 في المائة سنوياً. وفي حين أن العدد الحالي لحالات إلغاء القروض أثناء التنفيذ منخفض نسبياً فإنه لا يزال يشكّل جزءاً صغيراً (6.8 في المائة) من مجموع حالات الإلغاء المشمولة بالنموذج المالي. ولذلك، من الحصافة المالية أن يُنظَر، على أساس كل حالة على حدة، في أي اقتراح بشأن إلغاء قرض وإعادة تخصيصه، من أجل التأكد مما إذا كان ذلك يؤثّر على نموذج التدفقات النقدية المستدامة.

3- على غرار المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي، لا يتم إلغاء جزء من القرض إلاّ أثناء التنفيذ، وذلك في سياق تحسين أداء الحافظة القطرية. وينقّح جدول اهتلاكات المشروعات التي تقلّص قروضها (وتخفّض بالتالي مدفوعات سداد أصل القرض في المستقبل) بينما يعدَّل جدول مواعيد الاهتلاكات الخاصة بالمشروعات التي تتلقّى أموالاً إضافية لسداد المبالغ الزائدة. وسوف تُعَدَّل اتفاقيات التمويل الخاصة بالمشروعات ذات الصلة، وفقاً للممارسة المعتادة، وسيجري إبلاغ المقتَرض بهذا التعديل. وفي حالة إدخال تغييرات على حجم المشروع أو نطاق تغطيته، ستعدّل اتفاقية التمويل وفقاً للإجراءات المعتادة. وإذا أسفرت التعديلات عن تغيير ملموس في وصف المشروع وتمويله عمّا وافق عليه المجلس التنفيذي من قبل، سيطلب من المجلس، وفقاً للإجراءات المعمول بها، أن يوافق مجدَّداً على المشروع.

4- لن تُفرض أي رسوم إضافية على إعداد المشروعات، وستغطّى التكاليف الإضافية من الميزانية الحالية المخصصة لإدارة القروض والمِنَح.

رسالة من حكومة الهند

SHAKTIKANTA DAS, IAS
Additional Secretary

सत्यमेव जयते

D.O. No. 10/9/2010-FB.VII
भारत सरकार
वित्त मंत्रालय
आर्थिक कार्य विभाग
नई दिल्ली-110001
Government of India
Ministry of Finance
Department of Economic Affairs
New Delhi - 110001
Telephone : 23092804 Fax : 23094052
E-mail : s.das@nic.in

August 27, 2013

Dear Mr. Paolo Ciocca,

This is regarding the 109th Executive Board Meeting, scheduled to be held on 17-19th September at Rome, Italy.

2. In IDA (World Bank), the amounts cancelled in projects are re-allocated to the same country within a replenishment cycle. Such reallocated amount can be used for either existing projects or for new projects. However, in the case of International Fund for Agricultural Development (IFAD), cancellations, if any, are not reallocated to the same country.

3. It is felt that consequent upon cancellations, reallocation of savings (within a defined cycle), to the same country will help all countries to manage their portfolio effectively.

4. India would like this suggestion to be discussed in the Executive Board meeting.

5. We request you to get the matter examined for being placed before the Executive Board for discussion.

With regards,

Yours sincerely,

Sudhir 27/8

(Shaktikanta Das)

Mr. Paolo Ciocca
Secretary of IFAD,
Via Paolo di Dono, 44,
00142 Rome, Italy
Fax No. + 39096-5043463

البنك الدولي: إلغاء المبالغ وإعادة الالتزام بها في المؤسسة الدولية للتنمية

OpMemo - Cancellation and Recommitment of IDA Resources

These Operational Memoranda were prepared for use by World Bank staff and are not intended to be a complete treatment of the subject. They should be read together with the OP/BP to which they relate. **Operational Memorandum**

File with OP/BP 13.05; OP/BP 13.30; OP/BP 13.50

DATE: December 3, 2009

TO: Staff Recipients of the Operational Manual

FROM: Jeffrey S. Gutman, Vice President and Head of Network, Operations Policy and Country Services

EXTENSION: 80454

SUBJECT: **Cancellation and Recommitment of IDA Resources**

1. Investment lending reform aims to improve the efficiency and effectiveness of investment lending and pays special attention to development effectiveness and implementation support. An important component of this reform aims to facilitate project changes and restructuring, making adaptation to changing circumstances easier and faster. Facilitating project restructuring is expected to help countries use their scarce resources more effectively.

2. To enhance flexibility in the restructuring of ongoing projects and to give incentives to cancellation of IDA operations, where applicable, cancelled IDA balances from ongoing operations would be available for recommitment to other purposes in the same country, either to supplement ongoing successful operations or for new activities that are consistent with the CAS instead of returning back to the general IDA pool for future redistribution as is currently the case.

3. **Recommitments**. The cancelled funds will normally be used for recommitments within the same fiscal year, and in all cases before June 30 of the last year of the IDA replenishment cycle within which the cancellation occurs. The following are not eligible for recommitments: (a) IDA graduates, (b) countries eligible for IDA on an exceptional basis, (c) balances cancelled from regional projects, and (d) cancellations due to: (i) suspension; (ii) misprocurement; and (iii) fraud and corruption. The recommitted funds should be noted in the project documentation submitted to the Board.

4. **Applicable IDA Terms**. Consistent with the current IDA grants system, where grant eligibility depends on the degree of debt distress, cancelled funds would be available for recommitment on terms (grants or credits) for which the country is eligible in the year during which the funds are recommitted. For example, if a country's degree of debt distress is high (i.e. "red light' country) in the year of approval of recommitted funds, the cancelled funds would be available on grant terms (even though the original cancelled project may have been on credit terms). Similarly, if a country's degree of debt distress is low ("green light" country) in the year of recommitment, the cancelled funds would be available on credit terms (even though the original cancelled project may have been on grant terms). For countries with a moderate degree of debt distress ("yellow light" countries), recommitment would be on a 50:50 mix of grants and credits. For funds that were originally on credit terms but are now being recommitted on grant terms because of changes in a country's debt position (or traffic light), there will be no grant discounting (to keep the monitoring of funds as simple as possible).

5. **Cancellations after the Closing Date of the Credit**. Cancellations must occur prior to the Credit closing date. However, if the closing is the result of restructuring effort, the cancelled funds are eligible for recommitment. Amounts cancelled after the closing date are not eligible for recommitment and will be returned to the general IDA pool.

6. **Monitoring**. Cancellations and recommitments will need to be monitored to ensure that they are not treated as new commitments that utilize the country's IDA allocations. Consequently, it is important that the country director, in collaboration with LOA, notifies CFPIR of any cancellations that are to be used

for recommitments (see attached sample Memo).

7. **Contacts**. Staff may contact their Regional Operations Advisor or OPCShelpdesk@worldbank.org for more information.

8. Timing. This change is effective for cancellations made on or after October 23, 2009.

Attachment

Permanent URL for this page: http://go.worldbank.org/88AOWC4GD0

Home| Site Map| Index| FAQs| Contact Us| Search| RSS
© 2012 The World Bank Group, All Rights Reserved. Legal